المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 25-03-2006 العـــدد : 12231
الصفحـات : 14 المسلسل : 118

عفواً معالي الوزير فالدولة لا بد أن تتدخّل

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 25-03-2006 العـــدد : 12231
الصفحـات : 14 المسلسل : 118

د. صالح بن محمد الخثلان *

كُتب وقيل الكثير عن الأزمة الحالية في سوق الأسهم التي تسببت في خسائر مالية ليس لها مثيل في تاريخ المملكة، و لا يتوقف الخبراء الاقتصاديون والماليون عن شرح أسباب الأزمة التي تحولت إلى كارثة بالنسبة لأعداد كبيرة من المواطنين ضاعت ممتلكاتهم بشكل مفاجئ أصابهم بالدهشة والقلق ليس فقط على جفاف محافظهم الاستثمارية بل على مستقبل عيشهم.

كما اختلفت الآراء حول دور الدولة في مواجهة الكارثة ففي حين يدعو صغار المساهمين إلى تدخل عاجل ويأملون في مبادرة من القيادة لوقف الانهيار، نجد أنّ عدداً من المختصين يرى أنّ الدولة يجب أن تبقى بعيدة عن السوق الذي تحكمه المنافسة ومنطق العرض والطلب. هذا الرأي الأخير رغم وجاهته من الناحية الاقتصادية البحتة، إلاّ أنّه يعكس نوعاً من المنطق الغريب حين يطرح في إطار الاقتصاد السعودي. فالدولة لم تكن بعيدة أبداً عن الاقتصاد ليطلب منها أن لا تتدخل حين تحل كارثة، وهي تملك أكثر من ثلثي الأسهم، كما أنّ صناديق الدولة من كبار المساهمين في السوق. كما أنّ الدولة من خلال هيئة سوق المال هي من يحدد ويوجه السوق.

لقد جاء تصريح معالي وزير المالية بأنّ الدولة لن تتدخل لتوقف الانهيار ليطيح بآمال الأعداد الكبيرة

وزير المالية

من صغار المساهمين. فما يحدث ليس مجرد سوق وشركات تخسر بعد أن شهدت أسهمها ارتفاعاً خيالياً. القضية يا معالي الوزير تتعدّى ذلك إلى الاقتصاد بشكل عام بل تتجاوزه إلى أبعاد اجتماعية وسياسية في غاية الخطورة. كما أنّ الدولة مسؤولة بالدرجة الأولى عن استقرار الاقتصاد وما يحدث من خسائر هائلة لا يشير إلى حالة استقرار بالنسبة للمراقب ولو من زاوية نفسية على الأقل. وحين يقول الوزير أنّ الأفراد هم من يبيع ويشتري بإرادتهم ومن ثم فهم مسئولون عن الخسائر المترتبة لهم، فإننا نسألك يا معالي الوزير أليس هؤلاء الأفراد مواطنون أمنهم الاقتصادي و أحوالهم المعيشية مسؤولية الدولة. ومهما قيل فهم لن يتوقفوا عن إلقاء اللوم عليها فقد تعلّموا طوال عقود طويلة أنّهم محل رعاية الدولة ولذلك فهم اليوم يلجأون إليها بعد الله. ومن حقهم أن يلجأوا إليها فالتاريخ السياسي لكافة المجتمعات يؤكد أنّ المواطنين لا يسألون عن الدولة سوى في أوقات الأزمات. أما أوقات الرخاء فإنّ الشكر والثناء لا يظهر بشكل مباشر حيث يتحقق من خلال حالة الرضاء حين تسود، وعكس ذلك انتشار التذمر والاستياء، ولقد علّمنا التاريخ أنّ الناس تستاء أكثر حين يهدد عيشها.

وحين نتجاوز من يوصفون بالهوامير من المساهمين فإنّ الأكثرية أصبحت بفعل هذه الكارثة مهددة في عيشها و هي تعول الملايين من الأفواه. إنّ الدولة ليست اليوم بحاجة إلى زيادة حالة التذمر والاستياء كما أنّ عدم ظهور التذمر بشكل مباشر لا يعني عدم وجوده، لذلك فإنّ تدخلها مطلوب وحاسم لحماية مواطنيها ولا ينبغي أن تتركهم لمنطق اقتصادي يقول بأنّ هذه حال السوق. ومرة أخرى إنّ المسألة تتجاوز الحسابات الفنية الدقيقة التي يعبر عنها بمفاهيم الارتداد والمقاومة والصعود والهبوط. المسألة يا معالي الوزير لها أبعاد وطنية مهمة وأظن أننا قادرون على إدراكه إذا استطعنا تجاوز المنطق الاقتصادي الذي يقول بأنّ السوق يخضع للمنافسة والذي ظهر أنه لا يحكم رؤية المراقبين فقط بل حتى المسئولين كما ظهر من تصريح الوزير.

د. صالح بن محمد الخثلان

دعنا معالي الوزير نقبل حديثك بأنّ هؤلاء الخاسرين هم المسئولون عن خسارتهم ولم يجبرهم أحد على الدخول في سوق ترتفع فيه نسبة المخاطرة بشكل كبير. ماذا عن الاقتصاد الوطني بشكل عام والذي أشرت إليه في حديثك بأنّه يعيش مرحلة ازدهار في جميع المجالات وأنه متين ويمر بأفضل حالاته. ألا تتسبب هذه الخسائر الهائلة المتواصلة لما يقارب الثلاثة أسابيع في إثارة تساؤلات حول حقيقة هذا الازدهار والمتانة. ولنترك شركات المضاربة جانباً، ماذا عما يسمى بالشركات القيادية مثل سابك والاتصالات والشركات الصناعية والبنوك؟. أليست هذه ركائز الاقتصاد الوطني المزدهر. فوفقاً للمحللين فإنّ أسعار أسهم هذه الشركات والبنوك قد انخفضت إلى مستويات مغرية جداً للشراء. السؤال هو لماذا لا تقوم الصناديق الحكومية بالاستثمار فيها؟ إن عزوف هذه المؤسسات المالية

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 25-03-2006 العـــدد : 12231
الصفحـات : 14 المسلسل : 118

الضخمة التي تمتلكها الحكومة عن الشراء في هذه الشركات القيادية يبعث برسائل خطيرة للمستثمرين بأنّها والاقتصاد السعودي بشكل عام في وضع يدفع للتفكير أكثر من مرة في الاستثمار.

فإذا كانت المؤسسات الحكومية ترفض الشراء فيها رغم ما يقال عن قوتها وقياديتها، فإنّ المستثمر الأجنبي الذي يراقب السوق السعودي عن كثب معذور في تردده في الدخول في هذا السوق. لقد ألحقت كارثة الأسهم ضرراً كبيراً بالملايين من المواطنين، كما أنّ استمرارها يسيء إلى صورة الاقتصاد السعودي ولا بد من إيقافها. والجميع متأكد أنّ الدولة قادرة على إيقاف الكارثة دون أن يترتب على ذلك خسائر لها، إلاّ أن الشرط لتحقق ذلك هو تجاوز المنطق الاقتصادي بأنّ السوق هو المتحكم ولا شأن للدولة به وهو منطق غير مقبول الاستمرار في التمسك به، كما أنّ الترويج له يعكس خللاً كبيراً في فهم دور الدولة ومسؤولياتها.

معالي الوزير لقد كنا نتطلّع منذ فترة لتصريح من مسئول في مقامكم ليعيد الطمأنينة للناس إلاّ أنّ هذا التصريح جاء عكس التوقّعات.

* كتب هذا المقال مباشرة بعد تصريح معالي وزير المالية قبل أسبوع، إلاّ أنّ استمرار تراجع السوق يحفظ للمقال قيمته.

* أستاذ مشارك
قسم العلوم السياسية